اليوم العالمي للمرأة:8 آذار2015

وصول المرأة للعدالة
آفاق ورؤى

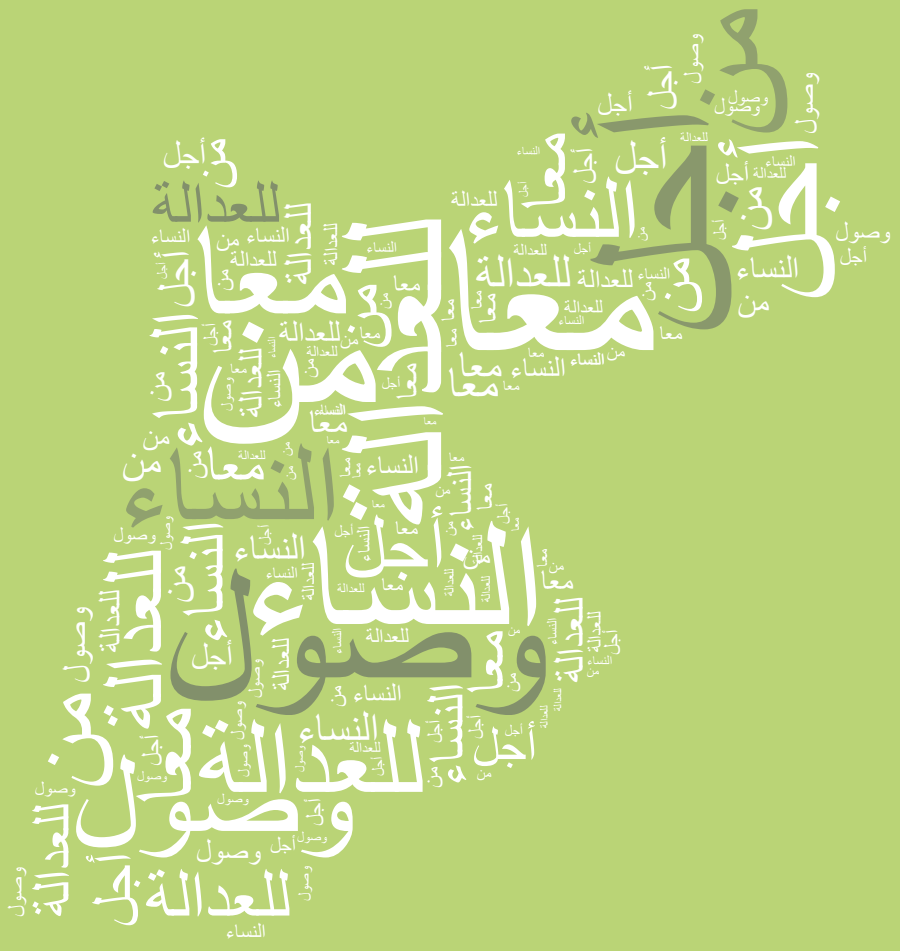

مركز جامعة كولومبيا لأبحاث | الشرق الأوسط

ARDD-LEGAL AID
Arab Renaissance for Democracy & Development

مركز دراسات المرأة
Center for Women's Studies

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

FORMIN.FINLAND.FI
ULKOASIAINMINISTERIÖ
UTRIKESMINISTERIET

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

OXFAM

عن أرض– العون القانوني

مهمة منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)- العون القانوني المساهمة بشكل فعال في الوصول إلى مجتمع عادل ومستقر، خال من الظلم والنزاع. وتسعى إلى ذلك عن طريق تمكين الفئات المستضعفة من أفراد المجتمع ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم والتمتع بحرياتهم، بتمثيل احتياجاتهم أمام أصحاب القرار ولدى الجهات المسؤولة والتأكيد على ضرورة الالتزام بحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون.

و تهدف أرض- العون القانوني لمساعدة المجتمعات والأفراد إلى الوصول إلى العدالة، وإعطاءهم القدرة على استخدام القانون كأداة لتمكينهم.

تعمل أرض- العون القانوني بشكل دائم على ردف عملها في التمكين القانوني بمشاريع تعكس القيم الأساسية لدى المنظمة والتي تتجسد في: حقوق الإنسان والديمقراطية و التمكين و المناصرة والمساواة والعدالة والتنمية. وتعمل أرض- العون القانوني مع كل من الدولة والجهات المعنية لتعزيز المشاركة الديمقراطية الفعالة. عن طريق مشاريع الإغاثة الإنسانية والأبحاث المتعلقة بالقوانين والسياسات، وتمكين المجتمع والمناصرة، حيث تأتي هذه الجهود في إطار سعيها الدائم إلى تعزيز الوصول إلى العدالة والسلام في الأردن والشرق الأوسط.

تحدد أرض- العون القانوني أهدافها من خلال رؤيتها الشاملة وهي :

التزامنا بحق الوصول إلى العدالة بشمولية استدلالاته يتجسد بالوصول إلى الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية.

نبذة تاريخية:

أرض- العون القانوني منظمة أردنية غير حكومية، مستقلة، بدأت عملها في عام 2008. تعمل المنظمة في الأردن وعلى المستوى الإقليمي من خلال برامج إقليمية عن طريق الشركاء في لبنان والعراق.

و بعملنا في التمكين القانوني للفئات المستضعفة أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الحلول القانونية وحدها لا تكفي، لزيادة الوصول إلى العدالة والأسباب الجذرية لهذه المشاكل مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي معالجتها. وبالتالي توسع فريق أرض – العون القانوني لدمج كل من برامج المناصرة وبناء القدرات والحماية القانونية.هذه الاحتياجات تتطلب تدخلات متكاملة لتطوير و دعم استمرار الجهود التي تعمل في مجال تعزيز حقوق الإنسان ومحاربة الظلم الذي يواجه الفئات المستضعفة. وهكذا، تعمل المنظمة نحو الوصول إلى مستويات متقدمة من العدل والإنصاف للجميع من خلال نهج شامل للتنمية والديمقراطية.

في عام 2014، افتتحت أرض- العون القانوني 5 مكاتب جديدة في مختلف أنحاء الأردن. وتعمل الآن في عمان، الزرقاء، اربد، المفرق، الكرك، ومخيم الزعتري ومخيم والأزرق اللاجئين، وتواصل السعي لتحقيق العدالة والتنمية معتمدة على وسائل التمكين القانوني وتمكين المجتمع المحلي و تحفيزه.

نهجنا:

تندرج مبادرات ومشاريع أرض – العون القانوني تحت أربع فئات على النحو التالي:

- التنمية وحقوق الإنسان
- السياسات
- التمكين القانوني
- الديمقراطية والحكم الرشيد

إستراتيجيتنا للتغيير:

1. تعزيز التمكين القانوني للأشخاص الأقل حظا في مجتمعنا لضمان الحماية وزيادة فرص الوصول للعدالة.

2. تطوير مبادرات الديمقراطية والحكم الرشيد عن طريق المناصرة، والتنسيق، وتقديم التدريبات المتعلقة بتعزيز المهارات العامة في المواطنة الفعالة، الإصلاح الانتخابي، المشاركة السياسية في المجالات العامة والخاصة، وسيادة القانون بالإضافة إلى تعزيز المشاركة مع الحكومة.

3. تحديد أولويات احتياجات الفئات المستضعفة، ولا سيما اللاجئين والمهاجرين والنساء، و الذين هم عرضة للتمييز والاستغلال والاعتداء على حقوقهم في أوقات النزاع وما يليها من فترات انتقالية. حيث تركّز جهودنا على حماية هذه الجماعات، وتعزيز صمودهم وتمكينهم من المشاركة الفعّالة في إدراك حقوقهم المتأصلة.

4. التفعيل والحماية والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال التعليم والدعم النفسي والاجتماعي.

5. تدعيم الإصلاح التربوي القائم على البحوث، والمساهمة في التنمية البشرية من خلال رفع الوعي للقيم الاجتماعية مثل المواطنة الفاعلة، والمساواة، والتسامح.

للحصول على أحدث المعلومات عن مستجدات المشاريع، والهواد الإعلامية المتعددة ،والمزيد، يرجى زيارة موقعنا www.ardd-jo.org:

ورقة مفاهيمية عن المؤتمر

"وصول المرأة للعدالة: آفاق ورؤى" مناسبة اليوم العالمي للمرأة؛8 آذار2015 ،

عمان، الأردن

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال، تعلن النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) – العون القانوني،وبدعم من منظمة أوكسفام بريطانيا، وزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الفنلندية، وبالتشارك مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، عن أول مؤتمر، والذي سيعقد كل سنتين، بمناسبة يوم المرأة العالمي والذي سيقام لمستويات المحلية، الإقليمية والدولية.

بناء على رؤية وخبرة أرض- العون القانوني، يبحث المؤتمر الطرق التي من شأنها أن تمكّن أصحاب المصالح من العمل بشكل فعّال على خلق المساحات والفرص من أجل تحقيق حقوق المرأة في الوصول للعدالة، المشاركة في صنع القرار، وتمكين المرأة من رفض كل أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي.

سيتم تنظيم المؤتمر على ثلاثة جلسات توفّر الآفاق ووجهات النظر لوصول المرأة للعدالة من ثلاثة جغرافيات مختلفة: عالميا، إقليميا، ووطنيا. سيتم نشر نسخة نهائية للأوراق البحثية بالإضافة إلى المساهمات المعنية في نسخة واحدة منقحة من قبل بالغريف بريس (قيد النقاش حاليا.)

كما وبرز مسبقا في البحوث والتقارير، أن النساء حول العالم يواجهن معيقات قانونية، اقتصادية واجتماعية في التفاوض بشأن حقوقهن والنظام القضائي. في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تأثرت حقوق المرأة من جرّاء البيئات السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي تؤثر على المنطقة. الاضطرابات الإقليمية العامة والإحباط بين قطاعات واسعة من السكان قد قلل من تفاؤل السنوات الماضية بين مناصري حقوق المرأة. مرّة أخرى، فقد تم ترك المساحة والفرص المتاحة، لتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، جانبا وفقا للأولويات الجيو سياسية والاقتصادية التي يهيمن عليها الذكور.

أرض – العون القانوني تطلق مؤتمرها الأول عن هذه الخلفية، بهدف التفكير في الفرص والمساحات الحالية لاستصلاح واستعادة مكانة المرأة الصحيحة كشريك مساو للرجل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

خبرتنا على مر السنوات الماضية بينت أن وصول المرأة للعدالة يتجاوز توفير المساعدات القانونية. فهو يشمل تدخلات متعددة المستويات تهدف إلى تمكين المرأة من خلال بناء ثقتها وقدراتها، توفير فرص المشاركة الاقتصادية، إزالة الحواجز القانونية، وأخيرا وليس آخرا، من خلال تغيير المفاهيم الاجتماعية حول الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي. المناصرة التي تستهدف مؤسسات معينة، الحكومة والإعلام هي عنصر أساسي لأية إستراتيجية تسعى لهدم المعيقات في وصول المرأة للعدالة. بالرغم من ذلك، فإن الجهود لا تستطيع التركيز بشكل حصري على المناصرة عالية المستوى، ولكن أيضا يجب أن تستهدف التغيير على المستوى الشعبي لكل من الرجال والنساء.

ولذلك، فإنه من الممكن تلخيص أهداف الحدث بالشكل التالي:

1) إ نشاء منتدى حوار بين الممارسين والأكاديميين وصناع السياسات حول وصول المرأة للعدالة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

2) البحث عن طرق تمكّن أصحاب المصالح من العمل بشكل فعّال على خلق المساحات والفرص من أجل تحقيق حقوق المرأة في الوصول للعدالة، المشاركة في صنع القرار، وتمكين المرأة من رفض كل أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي.

3) إ عادة مناقشة حقوق المرأة في المجال العام

4) إخبار صناع السياسات والجمهور العام بشكل أوسع في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن حقوق المرأة من خلال نسخة نهائية منقحة تحوي نتائج ذات صلة من المؤتمر حتى يتم اختيارها ليتم نشرها في صحيفة دولية مختارة.

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)-العون القانوني وبالشراكة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تقدم مؤتمرا حول

"وصول المرأة للعدالة: آفاق ورؤى"

من: 9:30صباحا – 5:00 مساء

بمناسبة الثامن من آذار الموافق لليوم العالمي للمرأة

بدعم من أوكسفام بريطانيا، وزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الفنلندية، وبالشراكة مع مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية

المكان: مركز جامعة كولومبيا لأبحاث الشرق الأوسط

الجلسة:	المتحدث:
10:00- 9:30	تسجيل
كلمة الافتتاح 10:30 – 10:00	• رئيس مجلس إدارة أرض-العون القانوني: الأستاذ الدكتور زيد عيادات • الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: الدكتورة سلمى النمس • صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال • فيلم امرأة لامرأة: فيلم قصير عن الفائزة بجائزة أرض – العون القانوني للمرأة المنجزة
10:45 – 10:30	استراحة
الجلسة الأولى وجهات النظر العالمية 12:15 – 10:45	رئيس الجلسة: • معالي السيدة ريم أبو حسان المنصب: وزيرة التنمية الاجتماعية المناقشين (المؤسسة وموضوع العرض المبدئي): • د. سباستيانو ماتيتوني : المؤسسة: جامعة لويس "ج. كارلي" (جامعة كولومبيا سابقا) الموضوع: عدالة المرأة ـ وجهة نظر عالمية • د. كنشانا مهاديفان: المؤسسة: جامعة مومباي الموضوع: بحث وصول المرأة للعدالة: قدرات أو رعاية

	• **د. ابتسام الكتبي :** المؤسسة: رئيسة مركز الإمارات للسياسات الموضوع: دور المرأة في الربيع العربي • **سعادة السفيرة ماريا لويزا ماريناكي:** المؤسسة: سفارة اليونان - عمان، الأردن الموضوع: وصول المرأة إلى العدالة: منظور أوروبي
الجلسة الثانية **الآفاق الإقليمية** **1:45 – 12:15**	**رئيس الجلسة:** • الدكتورة ماريا ديل مار لوغرونو المنصب: أخصائية النوع الاجتماعي، أرض العون القانوني **المناقشين (المؤسسة وموضوع العرض المبدئي):** • **د. عبلة عماوي:** المؤسسة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة– مصر الموضوع: سيادة القانون والوصول إلى العدالة في الوطن العربي • **ماجدة السنوسي:** المؤسسة: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الموضوع: السياسات المراعية للنوع الاجتماعي ووصول المرأة للعدالة • **د. منان خطاب:** المؤسسة: العلاقات الاجتماعية في الأمم المتحدة الموضوع: وصول المرأة إلى القروض

	• السيد حسن العمري: المؤسسة: مركز الإمارات للسياسات الموضوع: وصول النساء إلى العدالة: وجهة نظر إيرانية
2:30 – 1:45	استراحة غداء
الجلسة الثالثة حقائق وطنية 4:00 – 2:30	رئيس الجلسة: • د. عبير دبابنة المنصب: مديرة مركز دراسات المرأة الجامعة الأردنية المناقشين (المؤسسات وموضوع العرض الميداني): • د. مروان معشر: المؤسسة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الموضوع: المرأة والصحوة العربية الثانية • د. سلمى النمس: المؤسسة: اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الموضوع: التحديات في وصول المرأة للعدالة في الأردن • الأستاذة سناء جلاصي: المؤسسة: اونروا الموضوع: وصول المرأة إلى العدالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المخيمات • الأستاذة نيرمين مراد: المؤسسة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الموضوع: إمكانية وصول المرأة للحماية القانونية
4:15 – 4:00	استراحة
كلمة ختامية 5:00 – 4:15	• الأستاذة سمر محارب، المديرة العامة لأرض العون القانوني • د. سباستياني ماتيتوني، جامعة لويس "ج. كارلي" • الأستاذة نبيلة مرقص، رئيسة منتدى النساء العالمي - الأردن • د. سومن المجالي ، الأمينة العامة للمجلس الأعلى للسكان

الرؤى العالمية

رئيسة الجلسة:

معالي الوزيرة ريم أبو حسان وهي وزيرة التنمية الاجتماعية منذ أيار 2014، هي محامية وناشطة في حقوق الإنسان تركّز على حماية الأسرة وتمكين المرأة. قامت بتأسيس مديرية حقوق الإنسان وشؤون الأسرة في وزارة العدل الأردنية. في عام 2010 كانت رئيسة لجنة الاستشارة والوفاق الأسري. من 2011 إلى 2013 كانت الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة. حاليا، هي رئيسة الجمعية الأردنية لحماية ضحايا العنف الأسري، عضو في مجلس إدارة مؤسسة القيادة، المنتدى الدولي للمرأة، والمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان.

المتحدثين:

الدكتور سيباستيانو مافيتوني ، هو فيلسوف إيطاليّ، يعمل حالياً كأستاذ وفيلسوف سياسيّ في جامعة لويس غويدوكارلي في روما، وهو عميد كليّة العلوم السياسيّة أيضاً. تخصّص مافيتوني في الفلسفة الاجتماعيّة في مدرسة لندن للاقتصاد، و أستاذ زائر في كل من هارفرد، توفتس، يو-بين، كلية بوسطن، جامعة كولومبيا، ساينس بو، إل إس إي، جامعة فراي، جامعة مومباي دلهي، جامعة شانغاي. بالإضافة لكونه عضو في العديد من المجتمعات العلميّة المدعومة من أدريانوأوليفيتي، وإينودي، ومؤسّسات إيرنست وينغ. ويشغل الأستاذ مافيتوني منصب مدير(الفلسفة والقضايا العامة) (الفيلوسوفيا إي كويستيونهبوبليكيه)، وهي مراجعة نصف سنوية للسياسة، والفلسفة الأخلاقية والاجتماعية والأخلاقيّات التطبيقيّة.،وهو أيضاً في مجلس تحرير (جلوبال بوليتي- إل إس إي) والفلسفة والنقد الاجتماعيّ(كلية بوسطن)، ومن ضمن انجازاته أنّه راجع كتباً ومقالاتً تابعة للعديد من دور النشر العلميّة والمجلّات.

أسّس الأستاذ مافيتوني الجمعيّة الإيطاليّة للفلسفة السياسيّة (Politica SocietàItaliana di Filosofia) وكان أول رئيساً لها اهتم مافيتوني في البحث حول تطوير النظرة الأصليّة للأخلاقيّات العامة ضمن سياق إيطاليا والموضوعات الإيطاليّة للفلسفة السياسيّة المعاصرة، وقد نسّق العديد من المشاريع في مجال البحث الخاص والعام وكذلك البحوث الوطنيّة والدوليّة، قام بتأليف 16 كتاباً منها كتاب (المؤثر راولز: مقدمة)، وهو محرر لعدد من المجلّدات الجماعيّة.

كانشانا ماهاديفان، هي أستاذة ورئيسة في قسم الفلسفة في جامعة مومباي. يشمل اهتمامها في التدريس والبحث النظرية النسوية، الفلسفة الأوربية في القرن العشرين، النظرية السياسية، الشتات والفلم/السينما. ولها العديد من المنشورات في هذه المجالات، وفي مساهمتها في تشكيل المنهجية، عرضت ضم موضوع نوع الجنس الاجتماعيّ كجزء من مجالات التأديب الأساسيّة للفلسفة.

(كتابها الأخير، بين الأنوثة والنسويّة: المستعمر ووجهات النظر ما بعد الاستعمار) حول العناية (المجلس الهندي للبحث الفلسفيّ و د.ك. برنت ورلد: نيودلهي، 2014)، ويتمحور الكتاب استجواب النظريّة النسويّة الغربيّة من السّياقات النسويّة الهنديّة.

الدكتورة ابتسام الكتبي، هي أستاذة مساعدة في العلوم السياسيّة في كليّة العلوم السياسيّة والإنسانيّة في جامعة الإمارات العربيّة المتّحدة. حازت على شهادة دكتوراه في العلوم السياسيّة من كليّة العلوم السياسيّة والاقتصاديّة في جامعة القاهرة. وقد شغلت منصب عضو في اللجنة الاستشاريّة لمركز الإمارات العربية المتّحدة للدراسات الإستراتيجية، مديرة برنامج النساء في مركز الخليج للأبحاث، وعضواً في الفريق الأساسيّ لتقرير التنمية البشريّة العربيّة لعام 2006. نشرت عدد من الصحف/الأوراق عن قضايا المرأة في دول مجلس التّعاون الخليجيّ، التّحولات الدّيمقراطيّة في دول مجلس التّعاون الخليجيّ ومفهوم المواطنة في دول مجلس التّعاون الخليجيّ. من أعمالها التي نشرت على نطاق واسع "الأبعاد الأمنيّة للعلاقات العسكريّة بين دول مجلس التّعاون الخليجيّ والولايات المتحدة الأمريكيّة: المجتمع العالميّ والحرب على الإرهاب: تهديدٌ أم فرصة؟"

سعادة السّفيرة اليونانيّة ماريّا لوسيا ماريناكيس، تملك خبرة واسعة في العلاقات الخارجيّة كما أنها عملت في جميع أنحاء العالم. تحمل درجة البكالوريوس من جامعة أثينا وقد حازت على درجة الماجستير في العلاقات الدوليّة، والعلوم السياسية وسياسات المقارنة من جامعة براندیسفي الولايات المتحدة الأمريكية. بدأت السفيرة ماريناكيس مسيرتها المهنيّة في مديريّة الشّرق الأوسط وإفريقيا ثم ارتقت بين صفوف العاملين في باريس والقدس وقبرص ومرسيليا واليونان قبل أن تصبح سفيرة اليونان إلى المملكة الأردنيّة الهاشمية في عام 2013. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كانت ضابط لوسام الاستحقاق الوطني منذ عام 1997، وفي عام 2010 عُيّنت كقائد أعلى لوسامفونيكسمن قبل حكومة اليونان.

آفاق إقليمية

رئيس الجلسة:

د. ماريا ديل مار لوجرونو ناربونا، هي حاليا خبيرة النوع الاجتماعي في أرض – العون القانوني. أسبانية، حصلت على شهادة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا. عملت في جامعة فلوريدا الدولية وجامعة ولاية الآبالاش في شمال كارولاينا. قامت بإدارة اثنين من مشاريع البحث والتوعية الممولة من مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، كنتيجة لذلك، فهي محرر مشارك مع جون كرم وباولو بينتو في الكتاب/ المجلد المقبل حول الإسلام في أمريكا اللاتينية. بصفتها مستشارة، فقد عملت مع حكومة الولايات المتحدة وقامت بعمل تحليل شامل عن النوع الاجتماعي لبرامج الأونروا وميادين العمل. لدى د. لوجرونو أعمال منشورة حول قضايا النوع الاجتماعي، الهوية، الهجرة، والإسلام.

المتحدثون:

د. عبلة عماوي، مديرة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالسودان وقبل ذلك بجمهورية مصر العربية. وقد شغلت منصب رئيسة فريق الحكم الرشيد/ كبيرة مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني ورئيسة تعزيز القدرات وتطوير القطاع العام في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ القاهرة وبيروت وكمنسقة للبرنامج الإقليمي للدول العربية. كما شغلت منصب مساعدة الممثل المقيم وكبيرة مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن كمسئوله عن التنمية الاجتماعية والفقر والنوع الاجتماعي ومديرة مساعدة للممثل المقيم/ مديرة البرامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ السودان. كما كانت أستاذ مساعد زائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة -جامعة جورجتاون وكلية راندولف- ماكون (الولايات المتحدة الأمريكية) وجامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

كونها من أصول أردنية، حصلت د. عبلة عماوي على شهادتي الماجستير والدكتوراة من جامعة جورجتاون، واشنطن (1993). نشرت العديد من الكتب والمقالات حول النوع الاجتماعي والمجتمع المدني، والاقتصاد السياسي والتي تشمل، The Theoretical Evolution of International Political Economy ، وشاركت في التحرير مع داريل بول (صحيفة جامعة أوكسفورد، 2013 (النسخة الثالثة))؛ Against All Odds: Jordanian Women, Elections and Political Empowerment وغيرها الكثير.

ماجدة السنوسي، هي رئيسة قسم تقوية المرأة في مهمة الدعم التّابعة للأمم المتّحدة في ليبيا (UNSMIL)، والتي انضمت لها في تموز/يوليو عام 2013 كجزء من فريق الإدارة العليا. تقود السيدة السنوسي في تطوير استراتيجيّات لتعزيز دور المرأة في الفترة الانتقاليّة في ليبيا مع التّركيز بشكل أساسي على صياغة الدستور ومجلس الحوار الوطنيّ. كانت السنوسي المديرة القطّريّة لمنظّمة أوكسفام بريطانيا في لبنان حتى حزيران/يونيو عام 2013، وكوفئت من قبل تكريم الـ "نساء العرب للّعام 2012." تدير السيدة السنوسي برنامج مساواة الجنس في المنطقة العربية والذي يغطي لبنان، والأردن، ومصر، والعراق، ومناطق فلسطين المحتلّة، واليمن. تخرجت من جامعة الأحفاد للنساء في السودان وأكملت درجتين في الماجستير من جامعة ساسكس في الولايات المتحدّة في موضوع الجنس والتنمية الريفية. كرست السنوسي السنوات الـ 20 الماضية لتطوير البرامج وتعبئة الموارد في تقوية المرأة. عملت مع أوكسفام في اليمن، ومصر، والأردن، ولبنان. وعملت على ترويج سياسات وميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين في اليمن. كما عملت على الدعوة إلى تغيير السياسة في العراق لإعطاء الأرامل المعاشات التقاعدية، وعلى تقوية النساء في القرى النائية في مصر للتصويت وحتى للترشح في الانتخابات البرلمانية.

الدّكتورة مينان صدقي حطاب، تشغل حالياً مسئولة شؤون اجتماعيّة (النّوع الاجتماعيَ) لدى لأمم المتّحدة في الإسكوا في بيروت، لبنان. قبل ذلك، عملت مع العديد من منظّمات الأمم المتّحدة المختلفة وداخل القطاع الخاص في كلٍّ من الأردن والكويت كمسئولة للمراقبة والتقييم وقيادة شبكة مركز التنسيق، وكمديرة مشروع المجتمع المدنيّ، وكباحثة اقتصاديّة وكبيرة أمناء المكتبة وغيرها. بالإضافة إلى ما سبق، كانت الدكتورة حطاب تعمل كمستشارة ومدرّبة مستقلّة في تمكين المرأة، وتعميم مراعاة منظور النّوع الاجتماعيّ، والتحليل المتعلّق بالنّوع الاجتماعيّ. وقد ساهم عملها بشكل جوهريّ في خطة الفرصة الديموغرافية الوطنية من قبل مجلس السكان الوطنيّ في الأردن وفي بلدان أخرى. لديها منشورات على نطاق واسع في العديد من الدّراسات والتّقارير في مجالات خبراتها.

السيد حسن أحمد العمري ، حاصل على درجة الماجستير في الفلسفة الإسلامية من جامعة طهران في عام 2001، و رئيس وحدة الدراسات في مركز الإمارات للسياسات في أبو ظبي منذ عام 2013. وقبل توليه منصبه الحالي، كان الباحث في ال شؤون الإيرانية في نفس المؤسسة 2007-2013. تتضمن خلفيته عدة سنوات قضاها في العمل في العلاقات الثقافية والترجمة. وقد نشر العمري العديد من أوراق و الدراسات حول سياسات إيران الداخلية والخارجية. وقد ركز اهتماماته في الوقت الراهن والعمل على دراسة تحولات المشهد السياسي الإيراني لا سيما في تحركاتهم الجيوسياسية الأخيرة.

حقائق وطنية

رئيس الجلسة:

الدكتورة عبير دبابنة، حصلت على شهادة الدكتوراه في دراسات النوع الاجتماعي من جامعة ليشستر في انجلترا. بدأت د. عبير دبابنة بتدريس عدد من المقررات الجامعية ومقررات الدراسات العليا في كل من مركز دراسات المرأة وكلية الحقوق في الجامعة الأردنية. المقررات التي تدرّسها تتعامل بالأساس مع قضايا مثل: المرأة والقانون، المشاركة السياسية للمرأة، الديمقراطية، وحقوق الإنسان. فيما يتعلق بالبحث، عبير شاركت في إعداد تقرير إقليمي، مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)، والذي يتعامل مع رائدات الأعمال في العالم العربي وحاليا تعمل على مواضيع جديدة تتعلق بالمرأة والقانون. عبير عضوه في اللجنة القانونية في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW)، والتي تعد إحدى أوائل اللجان التي تم إنشاؤها في العالم العربي للدعوة إلى قضايا المرأة، والتي ترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال. شاركت في عدد من المؤتمرات وورشات العمل المتعلقة بتمكين المرأة العربية. الآن، هي رئيسة القسم الأكاديمي في مركز دراسات المرأة في الجامعة.

المتحدثون:

السيد مروان المعشر، هو نائب الرّئيس للدّراسات في مؤسّسة كارنيغي للسّلام الدّوليّ، حيث كان يشرف على الأبحاث في واشنطن وبيروت عن منطقة الشّرق الأوسط. خدم المعشر وزيراً للخارجيّة الأردنيّة منذ عام 2002 حتى عام 2004 ونائب رئيس الوزراء الأردنيّ في كل من عامي 2004 و2005، واتسعت حياته المهنيّة لتتضمّن كلٌّ من مجالات الدبلوماسيّة والتنمية والمجتمع المدنيّ والاتصالات. بدأ المعشر حياته المهنيّة كصحفيّ لصحيفة جورن تايمز، ثم عمل في وزارة التّخطيط في مكتب رئيس الوزراء كمستشار صحفي، وكمدير للمكتب الإعلاميّ الأردنيّ في واشنطن. في عام 1996، أصبح وزيراً للمعلومات والمتحدث باسم الحكومة الأردنيّة. من عام 1997 إلى عام 2002، خدم في الولايات المتحدة مرةً أخرى كسفيرً، ليتفاوض على أول اتفاقيّة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأميركيّة ودولة عربيّة. من عام 2006 إلى 2007، كان عضواً في مجلس الشيوخ الأردنيّ. من عام 2007 إلى عام 2010، كان النّائب الأوّل لرئيس الشؤون الخارجيّة في البنك الدوليّ. بالإضافة إلى أنّه مؤلف كتاب المركز العربيّ: وعد الاعتدال (مطبعة جامعة ييل، 2008) و الصّحوة العربيّة الثانيّة والمعركة من أجل التعدديّة (مطبعة جامعة ييل، 2014).

الدكتورة سلمى النمس الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: تحمل د.سلمى النمس شهادة الدكتوراة في التخطيط التنموي وشهادة الماجستير في التنمية المستدامة من جامعة لندن. عملت منذ حصولها على الدكتوراة في عام 2004 كمستشارة في التنمية والنوع الاجتماعي مع عدة مؤسسات حكومية ودولية ، منها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية ، وزارة التربية والتعليم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، والمؤسسة الكندية للتنمية الدولية. وهي عضو مؤسس لمنصة "تقدم" وهي حركة مجتمعية تسعى لبناء خطاب ايجابي نحو التغيير في الأردن. وهي ناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة في مجالي حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

الأستاذة سناء جلاصي، هي مستشارة نوع الجنس الاجتماعيّ في الأونروا حالياً. عملت لمدة 20 عاماً على المساواة بين الجنسين وإدارة التنمية، بما في ذلك، مرحلة حالات ما بعد الصراع والأزمات الممتدة في منطقتيّ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. اكتسبت خبرتها الواسعة في العديد من المناصب التقنيّة والإداريّة خلال العمل مع المجتمع المدني، والإدارة العامة، والأمم المتّحدة. حازت على شهادة الدكتوراه الطبية مع التخصص في الطب النفسي وشهادتين ماجستير في العلوم في إدارة التنمية ونظم التفكير.

الأستاذة نرمين مراد من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - تكامل، هي مديرة بارعة، وصحفيّة ذات خبرة واسعة في إدارة المشاريع المعقّدة الّتي تتعامل مع قضايا سياسيّة واجتماعيّة حساسة. وما سبق يشمل مشاريع مركَّزة على النّوع الجنسيّ والشباب، وحملات إعلاميّة، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدنيّ، والبحث والتحليل السياسيّ. نفذت نيرمين برامج تركّز على الدعوة والبحث في موضوع النّوع الجنسيّ، بما في ذلك تمكين المرأة الاقتصاديّ، الركائز الاقتصاديّة لجرائم الشّرف، وحقوق وآليات التأقلم للأمّهات العازبات، و الصورة النمطيّة للبنين والبنات، والتحيّز الجنسيّ في قوانين الإقامة الجنسيّة الأردنيّة. كما أنّ نرمين هي مشاركة نشطة مع المجتمع الإعلاميّ الأردنيّ والعربيّ عموماً كمحررة وكاتبة عمود صحفيّ. حازت على شهادة الماجستير في العلاقات الدوليّة من جامعة ليدز. ومنحت جائزة "أفضل مديرة امرأة في القطاع الغير ربحي في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا" من غرفة التجارة الأمريكيّة في عام 2012.

الرؤى العالمية

عدالة المرأة - وجهة نظر عالمية

د. سباستيانو مافيتوني

سأقوم بالتركيز على دراسات المرأة وحقوق الإنسان الدولية.

على محور دراسات المرأة في الغرب، لدينا انتقادات قياسية للنموذج الليبرالي المهيمن. العلماء العرب الملتزمون اتجاه دراسات المرأة يميلون بدلا من ذلك إلى توضيح مواقفهم عن طريق إعادة تفسير النصوص الإسلامية الدينية.وهذا بحد ذاته يخلق مشكلة فكرية: استنتاجات الحركة النسائية العربية في إعادة تفسير التقاليد الإسلامية يتم في كثير من الأحيان قبولها في الغرب لأنها تناسب طريقة تفكيرنا. ماذا إذا كان هذا خطأ؟

على صعيد حقوق الإنسان، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وحتى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) عام1979، كان مازال هنالك جدل قائم حول القبول العربي لهذه المعايير. حيث أن هذا المنهج متعارض مع القانون المستوحى من الشريعة (قانون الأسرة بشكل رئيسي) والعرف. كيف من الممكن والمعقول تجنب هذه الانتهاكات؟

هناك نوعان من الاستراتيجيات، والذي أسميه "الخارجية" و "الداخلية". ضمن الإستراتيجية الخارجية يتم تناول الانتهاكات المنهجية لحقوق المرأة من قبل المجتمع الدولي. أستبعد هذه الإستراتيجية. أما الإستراتيجية الداخلية، فسيكون هناك عوضا عن ذلك تحول تطوّري داخل الثقافة العربية والتشريعات التي من شأنها جعل حقوق المرأة أكثر احتراما.من هنا، فإن الإستراتيجية الداخلية أكثر قبولا بالنسبة لي. ومع ذلك، أخشى أنه حتى الإستراتيجية الداخلية لن تتمكن من العمل.والسبب في ذلك الاشتباه هو أن الإستراتيجية الداخلية تبدو وكأنها تتهرب من المشكلة. إذا كانت المشكلة أساسا في جعل حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالمرأة أكثر ارتباطا مع التقاليد الدينية العربي، ماذا إذا كانت هذه العملية غير ماضية في الاتجاه المطلوب؟

فى الختام:

(أ) حقوق المرأة أساسية في الثقافة العالمية المعاصرة.

(ب) يوجد العديد من وجهات النظر التي تتطابق مع التقاليد العربية والتي يمكن اتخاذها.

(ج) ليس من الواضح ما إذا كان هناك حل موثوق به لذلك.

استكشاف وصول النساء إلى العدالة: قدرات أو رعاية؟

كنشانا ماهاديفان

"نحن لا نحاول توليد مبادئ من التعاطف وحدها، ولكن، بدلا من ذلك، نحن نسعى لدعمها وجعلها مستقرة من خلال تطوير التعاطف التي هي متوافقة مع المبادئ السياسية التي تجادلنا حولها ..." - مارثا نوسباوم

"هناك الكثير مما يمكن قوله حول الاعتراف بكيفية تعاضد أخلاقيات قيم الرعاية والاستجابة لاحتياجات الآخرين، وكيفية تقدير أخلاقيات العدالة للإنصاف والحقوق، وكيف أن هذه جمعاء هي تأكيدات مختلفة." --- فرجينيا هيلد

عادة ما يتم تفسير العدالة كاستحقاق فردي يؤطر أو يكتسب عن طريق المؤسسات العامة غير المتحيزة التي تتجاوز العلاقات الشخصية. بينما الرعاية، من ناحية أخرى، تقتصر على المجال الخاص للمنزل، المشاعر والروابط. وقد تمّ مناقشة السطح البيني بين هذه القيم المختلفة على نطاق واسع في النظرية السياسية، وخاصة مع ذلك التأثير المتزايد للحركة النسائية. النساء المرتبطات تقليديا بوظائف تقديم الرعاية، واجهن صعوبات في الوصول إلى العدالة. واحدة من أسباب ذلك هو انخفاض قيمة الرعاية - والتي تعتبر أمرا مفروغا منه - في المجال العام المتوجه نحو العدالة. كما يجادل المفكرين أمثال جوان ترونتو، الجمعيات عانت من "عجز الرعاية"، حيث ازدادت احتياجات الأطفال والعاجزين وكبار السن دون أن يوفر لهم أحد الرعاية.هذا العجز لا يمكن تداركه بالتركيز الحصري على العدالة. وأشارت الحركة النسائية إلى أهمية علاقات الرعاية - إعطاء وتلقي الرعاية على حد سواء - لحياة الإنسان- كما توضح الأمثلة اليومية.وتحملت النساء وطأة هذا الإهمال،حيث (ولا سيما في السياق الهندي) اضطرت النساء إلى ترك عملهن المدفوع للقيام بعمل واجبات الرعاية في المنزل. وهكذا، حال توجههن للعمل بالرعاية غير المدفوعة دون وصولهن إلى العدالة. من الواضح أن قضية العجز في الرعاية تحتاج إلى معالجة في مسعى نحو العدالة يراعي الفوارق بين الجنسين. يجب على السياسات المنتهجة في المجال السياسي العام للعدالة الاعتراف بقيمةالرعاية.

ولكن هناك وجهات نظر مختلفة حول كيفية أخذ الرعاية بالاعتبار في المجال العام. مارثا نوسباوم تدعو إلى التركيز على تطوير قدرات المؤسسات العامة للتأكيد على العدالة، في حين فرجينيا هيلد تشير إلى أن الرعاية يجب أن تُمنح الأولوية في المجال العام. وتبحث الورقة هذه وجهات نظر معارضة لاستكشاف إمكانية دمج الرعاية والعدالة مع إشارة خاصة إلى السياق الهندي.

وصول المرأة إلى العدالة: الإمارات ودول الخليج

د. ابتسام الكتبي

تنطلق الورقة من الرؤى التنموية التي تتبناها الحكومة الإماراتية في قياس وصول المرأة إلى العدالة في دولة الإمارات، وكذلك استنادا إلى مشروع تمكين المرأة، والتشريعات التي تم إقرارها؛ لمواكبة دعم المرأة ونهوضها في المجتمع الخليجي؛ ولا سيما مع وجود دعم من صنّاع القرار في دولة الإمارات ودول الخليج لمشاركة المرأة في بناء المجتمعات وتطورها.

اعتمدت الورقة النسب المئوية لمختلف المجالات في دول الخليج مثل: الوعي الصحي، والتعليم، والعمل، وكذلك إنجازات المرأة الخليجية على المستويين العربي والعالمي، لقياس مدى وصولها إلى العدالة حسب المؤشرات التي تعتمدها التقارير الدولية.

بالرغم من الإنجازات المتقدمة التي حققتها المرأة الخليجية، إلا أن الخلفية الثقافية للمجتمع الخليجي يؤثر على الخيارات المتاحة للمرأة الخليجية والأدوار التي قد تمارسها في جميع المجالات، خاصة المجالات الجديدة على المرأة من المنظومة الثقافية القديمة، مثل: دخول المجال السياسي، والمجال العسكري؛ ما يُعَدُّ من أبرز التحديات التي قد تواجه المرأة الخليجية في المستقبل.

ترى الورقة بأن وضع وصول المرأة الإماراتية والمرأة الخليجية إلى العدالة استناداً للإنجازات التي حققتها في السنوات الأخيرة، قد يكون أفضل بما يساعدها على الانخراط أكثر في مجالات جديدة، وتأثيرها في صنع واتخاذ القرار.

توصَّلت الورقة إلى أن هناك تفاوتاً في مستويات وصول المرأة إلى العدالة في أغلب المجالات بين دول الخليج، ما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة في حقوق المرأة بين دول الخليج العربية، ومع ذلك فقد أصبحت حقوق المرأة الخليجية مكوناً أساسياً من الحقوق الدستورية، والقانونية، والسياسات، والاستراتيجيات الوطنية.

توصي الورقةبما يلي: اشراك المرأة في مجالات لم تشارك بها سابقاً، ودعم وتطوير الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة في التنمية، وتوفير الآليات التي تسهم في تمكين في جميع المجالات، المساواة بين الجنسين والسعي لدمج المرأة في المناصب والمجالس الإدارية العليا.

ثمة صعوبات تواجه البحث في قياس مدى وصول المرأة إلى العدالة في دول الخليج العربية، أهمها: صعوبة إيجاد المعلومات أو الاحصائيات الحديثة، وعدم ادراج بعض الدول النسب الرسمية الحقيقية في المواقع الحكومية، كما أن دول الخليج العربية لم تتطرق كثيراً في توضيح الأرقام التفصيلية حسب الجنسين، كما تميل المصادر الحكومية الخليجية إلى المبالغة في عرض المعلومات والأرقام الصحيحة، ما يجعل الباحث مضطراً للجوء لمصادر غير محلية.

الموضوع: وصول المرأة إلى العدالة: المنظور الأوروبي

سعادة سفيرة دولة اليونان السيدة ماريا لويزا ماريناكيس

الوصول للعدالة، بحسب المنظور الأوروبي، هو حق إنساني و عنصر لا يتجزأ من تعزيز سيادة القانون. المساواة في الوصول إلى العدالة هو أمر أساسي لضمان المساواة بين النساء و الرجال، ليس فقط بحكم القانون و لكن أيضا بحكم الأمر الواقع. تقييم أنظمة وصول المرأة للعدالة في أوروبا هو أمر معقد.

بعض المعيقات التي تحد من فرص المرأة في المطالبة بحقوقها تشمل الحواجز: الاجتماعية- الاقتصادية و الثقافية و القانونية و الإجرائية. جميع هذه الحواجز تؤدي إلى معدلات استنزاف عالية بالإضافة إلى و مع الأسف، قلة أو عدم الثقة من قبل الضحايا النساء بالنظام القضائي .

ضعف المقدرة على الوصول إلى العدالة واسع الانتشار (ليس فقط بين النساء، أود أن أضيف، حتى أكون منصفة). الحصول على الوصول القضائي و النزاهة ليست عملية تدرجية من أعلى إلى أسفل،منساقة بالضرورة. إنما هي عملية تتعلق بمجتمعات شاملة قوامها عدم تجاهل و تهميش أي فئة من مواطنيها.

نحن بحاجة إلى ضمان استمرارية المشاركة المدنية بشكل حقيقي، خاصة مع جيل الشباب، من أجل العمل على مناهج التعليم بهدف تغيير التعميم، لتمكين المرأة و خلق طلب تصاعدي بخصوص المساءلة القضائية ، من أجل خلق قدرة على الحديث عن العيش في مجتمع شامل و ديمقراطي فعلا يحمي و يعزز قيم المساواة بالحقوق الأساسية لجميع المواطنين، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي.

آفاق إقليمية

سيادة القانون والوصول إلى العدالة في المنطقة العربية: تأملات في النظرية والممارسات

د.عبلة عماوي

أصبحت فكرة مركزية وصول المرأة إلى العدالة في سياق التحولات الحالية التي تشهدها المنطقة العربية الموضوع السائد في المناقشات حول التحولات. من هذا المفهوم تنبثق المفاهيم الأخرى لحقوق والتزامات الدول والمواطنين، والترابط بين المؤسسات العدلية الرسمية وغير الرسمية من جهة، وقواعد السلطة الأبوية أو المجتمعية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان من جهة أخرى. هناك بُعد أخر على نفس القدر من الأهمية في مسألة الوصول إلى العدالة، وهو تأثير تلك الأزمات والصراعات التي طال أمدها في المنطقة في تنافس الأولويات. ومع ذلك، الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع هي وصفية وتفتقر إلى الدقة النظرية لتأطير النقاش.

ما هي الأطر المفاهيمية التي يجري تناولها في الوصول إلى العدالة وما هي القضايا التحليلية الرئيسية؟ في هذه الورقة، يتم التطرق إلى مسألة سيادة القانون والوصول إلى العدالة للنساء في المنطقة العربية من خلال التركيز على ثلاث قضايا:

1) التعاريف المفاهيمية والأطر النظرية، وتعريف وحدة التحليل، وتصورات نظام العدالة حول كيفية رؤية المواطنين للبنى التي تمكنهم من استعادة حقوقهم، والجدل حول عدم الإفلات من العقاب، وكيف تفوقت الدول في التلاعب بالنظم الرسمية وغير الرسمية لغاياتهم الخاصة.

2) أن فكرة سيادة القانون وحدها لا تكفي لتحقيق وصول النساء إلى العدالة. حيث يحتاج هذا إلى تضافر الجهود للعمل على معالجة الحواجز متعددة الطبقات لتحقيق المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في هياكل السلطة الأبوية والقبلية، وأنماط التنشئة الاجتماعية والأعراف وأخلاقيات المجتمع. و

3) مفهوم المواطنة من وجهة نظر الدولة بوصفها وسيلة لضمان المساواة في الحقوق والمستحقات والمسؤوليات المدنية والقانونية والسياسية والاجتماعية لجميع المواطنين أمام القانون.

وصول المرأة في المنطقة العربية إلى القروض

د. مرلن صدقي حطاب

تشير الدراسات والبيانات والوقائع أن النساء حول العالم وبشكل عام يواجهن صعوبات عديدة ومتنوعة في الوصول الى الفرص والموارد والحقوق والتحكم بها بشكل مساو لما هو متاح ومتوفر للرجال في مجتمعاتهم. وتصبح هذه الصعوبات أكثر حدة وأكثر تجذرا وأصعب علاجا في المجتمعات الفقيرة، والمجتمعات التقليدية، وبين الفئات المهمشة، وفي أوقات عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي وفي وقت الحروب والنزاعات وإنعدام الأمان. وهو ما يمكن أن نصفه بأنه ينطبق بدرجة كبيرة على وضع المنطقة العربية خلال عقود مضت وما يزال حتى وقتنا الحاضر. وبالتالي، يساهم فيما تواجهه المرأة في المنطقة العربية من صعوبات في وصولها الى حقوقها الإنسانية إسوة بالرجل.

ستتناول هذه الورقة أحد جوانب هذه الصعوبات، وهي صعوبة وصول المرأة في المنطقة العربية الى القروض، وعلاقة هذا الأمر بدرجة تمكينها الإقتصادي. ولا شك أن هذه الصعوبة ودرجة التمكين تتباين أفقيا وعموديا، فمثلا، أفقيا من دولة عربية الى أخرى، وبين المناطق الحضرية والريفية، وعموديا بين الطبقات الاجتماعية في البلد الواحد.

إن صعوبة الوصول الى القروض والموارد المالية ينسحب ويرتبط بشكل مباشرة وغير مباشرة بمجموعة من المؤشرات التي ستعرضها الورقة، ومنها الفقر، التعليم والتدريب، العمل المنظم وغير المنظم، البيئة القانونية والإدارية الداعمة لعمل المرأة، الأدوار الاجتماعية والرعائية المنوطة بالمرأة.

كما ستستعرض الورقة الصعوبات والعوائق المتعددة التي تواجه المرأة في الحصول على القروض والتمويل لمشاريعها الصغيرة، وستلقي الضوء على أشكال التمييز القانوني ضد المرأة والعوائق امام عملها، كما ستوضح شروطا لابد أن تتوفر لضمان نجاح الاقراض والمشاريع، ونوعية التدريب والتعليم المطلوبين لنجاح المشروع، إضافة الى اشكال التمويل، ولماذا يجب التشجيع على القروض وإقامة المشاريع، وانعكاساته بشكل خاص على تمكين المراة، وعلى المستوى الوطني بشكل عام. كما ستعرض الورقة مجموعة من الجداول والأرقام حول نسبة مساهمة المشاريع في الدخل ، ووضع القروض في العالم العربي .

وأخيرا، تأمل الورقة أن تساهم في تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة للتغلب على صعوبات وصول المرأة في المنطقة العربية الى القروض وتأسيس مشاريعها الصغيرة كإحدى الأدوات المساهمة في تمكينها الشامل، ووصولها الى حقوقها الإنسانية .

وصول المرأة إلى العدالة: منظور إيراني

السيد حسن العمري

قبل الحديث عن مدى نجاعة تطبيق مؤشرات تتبناها منظمات دولية لقياس وضع المرأة ومدى وصولها إلى العدالة في إيران، لا بد لنا أن نعي أن المتغيرات التي تأخذها بعين الاعتبار هذه المنظمات وكذلك المؤشرات التي تقيس بها هذه المتغيرات جاءت متسقة مع سياق فلسفي يؤمن بأن الإنسان قادر على بلورة نظام حقوقي يحقق العدالة والسعادة له،

لم تحدد الحكومة الإيرانية متغيرات لدراسة وضع المرأة ولم تشتق مؤشرات خاصة بها تقيس هذه المتغيرات، وفي الوقت نفسه رفضت المؤشرات الدولية، وظلت تصدر تقارير عن وضع المرأة تستخدم بعض المؤشرات الدولية مع تحايل عليها،

منعت السلطات الإيرانية نشر أية إحصاءات عن نسب الدعارة أو تعرض المرأة للاغتصاب أو العنف بأنواعه أو التحرش "حتى لا يتم استخدامها من قبل الأعداء"؛ ما يعني صعوبة الحديث بدقة عن وضع حقوق المرأة في إيران استنادا إلى التقارير الرسمية،

بالرغم من أن النظام الثيوقراطي الإيراني لم يتعامل مع المرأة على طريقة "طالبان" ومثيلاتها، لكنَّ الدستور الإيراني يحرم المرأة من تولي مناصب حكومية لها صلاحيات الولاية العامة مثل رئاسة الجمهورية، وكذلك منصب القضاء،

- خضعت المرأة الإيرانية لتجارب إكراه سياسية أطَّرتْ منظومة التشريعات التي تدير شؤونها، ومن أبرز التجارب قبل الثورة حين منع رضا شاه النساء الإيرانيات من ارتداء غطاء الرأس واللباس الإيراني التقليدي، والمرة الثانية بعد الثورة حين أجبر النظام الديني الثوري النساء على ارتداء غطاء الرأس ووضعَ مواصفات معينة للباس، وترتَّب على هذه الإكراهات مظالم كثيرة أعاقت وصول قطاعات واسعة من النساء الإيرانيات إلى العدالة.

غيَّر نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية زمان الاحتفال بيوم المرأة من 8 مارس إلى 10 أبريل وهو يوم ولادة فاطمة الزهراء بسبب رفضه لمرجعية أي ميثاق دولي حقوقي،

تم حرمان الفتيات الإيرانيات من 77 تخصصا جامعيا في إطار مشروع تبنته حكومة أحمدي نجاد 2011 للفصل بين الجنسين، وفي عام 2012 و2013 حصرت الحكومة الإيرانية نسبة قبول الفتيات في التخصصات الجامعية في الجامعات الحكومية بين 20-50%،

يعيق النظام القضائي سير النزاعات الزوجية وأي قضايا مرتبطة بحقوق المرأة، فحسب إحصاء رسمي صادر عن وزارة العدل في نهاية فبراير 2015 هناك 14 مليون ملف لم يتم البت به في المحاكم في قضايا نزاع أسرية مرتبطة بالطلاق والنفقة والحضانة؛ ما يعرقل وصول المرأة إلى العدالة في الفصل في القضايا التي تخصها.

حقائق وطنية

النساء والصحوة العربية الثانية

السيد مروان المعشر

عقدت الصحوة العربية الثانية آمالا كبيرة بأن حقوق المرأة سوف تحصل أخيرا على الاهتمام المناسب الذي تستحقه، خاصة أن المرأة كانت مشاركة فعّالة في المراحل الأولى من الثورات التي وقعت في تونس ومصر وسوريا وأماكن أخرى. بعد أربع سنوات من بداية الصحوة العربية الثانية، يلاحظ أن هنالك تباين في الأداء، ليس فقط فيما يتعلق بحقوق المرأة، بل حقوق العرب جميعا. في حين أننا نشهد مرحلة من مراحل الثورة المضادة، حيث تضافرت كل من الأنظمة في الوضع الراهن والقوى الراديكالية على حد سواء، محاولة حرمان المنطقة من التعددية، لا تزال حقوق المرأة تعاني. إلا أن تونس كانت الاستثناء الوحيد، حيث تمّ اعتماد خطاب شمولي أدى إلى حصول المرأة على حقوقها كاملة والتي يكفلها الدستور الجديد.

تواجه حقوق المرأة عقبات ثقافية وقانونية تحتاج إلى معالجة. في حين أن مفهوم التمييز الثقافي يأخذ وقتا أطول لعكسه، إلا أن الحقوق القانونية للنساء لم تتقدم بالوتيرة المطلوبة. بدلا من ذلك، لجأت معظم الحكومات إلى إصلاحات تجميلية بشأن هذه المسألة، مثل زيادة عدد النساء في الحكومات أو البرلمانات مع الاستمرار في التعامل معها على أنها أقل شأنا من الرجل من الناحية القانونية. إذ كانت الصحوة العربية الثانية تسعى في نهاية المطاف للوصول إلى مجتمعات مزدهرة، يجب العمل من أجل الوصول إلى مجتمعات تعددية، ليس فقط عندما يتعلق الأمر بالتنوع السياسي والثقافي أو الديني، بل أيضا بالحقوق المتساوية الكاملة بين الرجال والنساء.

وصول المرأة للعدالة في الأردن: الانفصال بين الخطاب والممارسة

د. سلمى النمس، الأمين العام، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تقدّم هذه الورقة فكرة عن التحديات التشريعية، المؤسسية، الاجتماعية والاقتصادية في وصول المرأة إلى العدالة في السياق الأردني. بغض النظر عن الجهود والإنجازات، ما زالت التشريعات تفتقد للكثير في نواح عدة ذات صلة بتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، وحماية المرأة من جميع أشكال التمييز. ويزداد الوضع تعقيدا جرّاء القيود المؤسسية والاجتماعية-الاقتصادية، التي تواجهها النساء بشكل غير متكافئ، وخاصة المهمشات وذوات الإعاقة، في وقت تعاني فيه المنطقة ككل من عدم الاستقرار، ومع التزايد في أعداد اللاجئين الذين تستقبلهم الأردن، تزداد الضغوطات على الخدمات الخاصة بالحماية، بما في ذلك الأمن والخدمات القانونية.

تسلّط هذه الورقة الضوء على تأثير الثقافة السائدة على المستوى الشعبي؛ والتي تنعكس من خلال ممارسات غير رسمية في النظام القضائي؛ في أنها تؤدي إلى امتناع النساء أو عدم قدرتهم على السعي أو الوصول إلى العدالة. وصول المرأة إلى العدالة محدود بسبب الترابط متعدد الأوجه ما بين عدم وجود تشريعات وقائية كافية، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات القانونية، والخوف من الوصم الاجتماعي، والتوزيع غير العادل للخدمات، والتحيزات الذاتية المتجذرة ثقافيا داخل النظام، وضعف المعرفة القانونية. دون التقليل من شأن الجهود والإنجازات على المستوى الوطني، حتى الآن، تهدف الورقة إلى الكشف عن الانفصال ما بين خطاب الدولة فيما يتعلق بالمرأة وحقوق الإنسان والحقائق على أرض الواقع، الفشل في تحقيق تحول حقيقي في جدول أعمال التنمية، مما يجعل الرجال والنساء محور هذه العملية، من خلال نهج يقوم على حقوق الإنسان.

بناء أنظمة إحالة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي

الدروس المستفادة من الأونروا

من قبل وحدة النوع الاجتماعي- الأونروا[1]

يعكس المؤلفون خبرة الأونروا في إنشاء نظام إحالة يوفر استجابة متعددة المستويات للعنف القائم على النوع الاجتماعي(GBV)، في بيئة معقدة مع الميزات والاحتياجات المختلفة المتعلقة بالسياق. واستنادا على التحليل من المكتب الرئيسي وعلى خبرة الموظفين الميدانيين، تعتزم هذه الورقة تبادل الدروس المستفادة في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

سيتم تقديم لمحة عامة عن نهج متعدد القطاعات قبل دراسة مزايا وعيوب نماذج من نظم الإحالة في خمس ميادين لعمليات الأونروا. كما سيتم استكشاف التحديات التي نشأت أثناء بناء نظم الإحالة هذه، مثل الموظفين ومقاومة/ قبول المجتمع، وضمان جودة الخدمات، والاستدامة طويلة الأجل؛ وسيتم عرض نتائج نماذج في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. ستوجز النتائج أنواع العنف التي تم التعامل معها ، وأنواع الخدمات والدعم الذي يسعى اليه الناجين، بما في ذلك المشورة القانونية.

إن الأفكار التي ستوفرها الورقة بشأن احتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بين اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المستهدفة ستكون ذات قيمة كبيرة للمستجيبين الآخرين للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، وسوف تيسر التقدم والتطور في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

[1] سناءجلاصي،تمارأبونفيسة،StefaniaChirizzi، Joely Thomas.